

النظام الأردني يحاول أن يبرر خيانتته

أدلى وزير خارجية النظام الأردني أيمن الصفدي عبر التلفزيون الأردني الرسمي يوم ٢٧/٤/٢٠٢٤ بتصريحات يبرر فيها خيانة النظام بإصراره على الالتزام بالاتفاقية التي وقعها مع كيان يهود وادّعى كذبا وزورا أنها تخدم الشعبين الأردني والفلسطيني وأنها أعطته الحق في حماية المقدسات وأعدت له أرضا وعرّفت حدوده، وبالغ في كذبه قائلا "لو اعتقدنا للحظة أن إلغاء اتفاقية السلام سيسهم في خدمة الشعب الفلسطيني أو سيحمي الأردن أو سيساعده على القيام بدوره لما ترددنا".

أولا: حاول وزير الخارجية تبرير ارتكاب النظام الأردني خيانة الاعتراف بكيان يهود والتطبيع معه في اتفاقية وادي عربة التي وقعها الهالك الملك حسين برعاية أمريكية مع كيان يهود يوم ٢٦/١٠/١٩٩٤ بقوله "في سياق عربي جماعي من أجل تحقيق سلام عادل وشامل". فهل السياق العربي الجماعي، ويقصد فيه استعداد حكام العرب لارتكاب الخيانة، هل هذا السياق مبرر لارتكاب الخيانة بالاعتراف بكيان يهود واغتصابه لنحو ٨٠% من فلسطين ومن ثم التطبيع معه وإقامة العلاقات التجارية لتقوية الكيان ومدّه بأسباب البقاء!؟

لقد ارتكب حاكم مصر أنور السادات الخيانة العظمى عام ١٩٧٩ بتوقيع اتفاقية السلام في كامب ديفيد مع كيان يهود برعاية أمريكية. فكل العرب والمسلمون حينها اتهموه بارتكابه الخيانة العظمى، حتى الأنظمة العربية خشيت الرأي العام ونأت بنفسها عن هذه الخيانة نفاقا وجمدت عضوية مصر في الجامعة العربية ونقلت مركزها من القاهرة إلى تونس مداراة للرأي العام. ومن ثم نال الخائن السادات جزاءه على يد أهل مصر الغيورين بسبب ارتكابه هذه الخيانة وبسبب قيامه باضطهاد الجماعات والأحزاب الإسلامية حيث زج بالآلاف من المنتسبين لها في السجون، وكان شعار المسلم الغيور الذي نفذ حكم الشعب المصري وحكم الأمة الإسلامية فيه: "إما الخلافة وإما الموت". وساق الأسباب التي دعت لمعاقبة الرئيس الذي لا يحق له أن يطبق الكفر ويرتكب الخيانات ويضطهد الناس، فليس هو فوق القانون الشرعي.

وبعد هذه الحال خنس النظام الأردني وغيره من الأنظمة من الاقتداء بالنظام المصري للقيام بجريمة الاعتراف بكيان يهود، ولولا هذه الحادثة لهرول الجميع للتطبيع وارتكاب الخيانة، إلى أن ارتكبت منظمة التحرير الفلسطينية بزعيمها ياسر عرفات هذه الجريمة فأشار إليها الوزير الأردني قائلا: "وإن الأردن وقع الاتفاقية بعد أن وقع أشقاؤنا في السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقية أوسلو (١٩٩٣)". أي أراد أن يبرر ارتكاب الخيانة بإيجاد سند قانوني وسياسي بأن من يمثل أهل فلسطين قد ارتكب هذه الخيانة قبل النظام الأردني! وهذا لا يعطيه الحق من جهة أن منظمة التحرير الفلسطينية والقائمين عليها لا يمثلون أهل فلسطين بأية صورة من الصور، فالذي أعطها هذه الشرعية مؤسسات جائزة من الجامعة العربية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأمم المتحدة. فاعترفوا بأن هذه المنظمة هي "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" لتقوم بارتكاب هذه الخيانة العظمى ويكون ذلك مبررا للنظام الأردني

ولغيره من الأنظمة بارتكابها، وليقولوا إذا كان من يمثل الشعب الفلسطيني اعترف بكيان يهود وطبع معه فهل ذلك محرم علينا وهل سنكون ملكيين أكثر من الملك؟! علما أن الشعب الفلسطيني كله رافض لهذه الخيانة ولا يقبل بها.

وثانيا: إن فلسطين ليست ملكا للشعب الفلسطيني وحده، بل هي ملك للأمة الإسلامية كلها، وهذه الأمة كلها ترفض هذه الخيانة، ولهذا فإن خليفتهم عبد الحميد الثاني رحمه الله قالها ولم يسمح له دينه أن يقدم عليها وهو الذي كان يعتبر الممثل الشرعي والوحيد للأمة الإسلامية وكانت ظروف الدولة من أسوأ ما يكون وقد قدم اليهود له كل الإغراءات المالية وكان في أمس الحاجة إليها ولكنه رفض وقال مقالته الشهيرة "فلسطين ملك للأمة الإسلامية لا يحق لأحد أن يفرط بشبر منها". وهذه الأمة تؤمن بالله وبدينه الحق فلا تحل إلا ما أحل الله، فتأتمر بأمره وتنتهي عن نهيهِ. وأوجب عليها أن تقاتل من لا يحرم ما حرم الله ورسوله. فلم يحل الإسلام قطعا الاعتراف بمغتصب الأرض ولو كان شبرا واحدا، وأوجب قتاله حتى يرد ما اغتصب ويعاقب على جريمته. فكيف إن كان هذا المغتصب عدوا مارقا أتى به المستعمرون الصليبيون الجدد من أصقاع الأرض ليكون أداتهم في المنطقة يجاربون بهؤلاء اليهود المغتصبين أمة الإسلام؟! وقد أخرجوا أهل الأرض الشرعيين منها أو كثيرا منهم ويعتدون عليهم يوميا ويرتكبون المجازر ويعملون على تهجيرهم، وغزة شاهد على ذلك. فأوجب الله قطع كل علاقة معهم وأوجب قتالهم بآيات محكمات مؤكدة أن يقاتلهم المسلمون حيث تقفهم ويخرجوهم من حيث أخرجوهم.

وثالثا: إن الوزير يبرر الخيانة والإصرار عليها بمبرر آخر قائلا: "منذ ذلك والأردن يوظف هذه الاتفاقية لخدمة الشعب الفلسطيني الشقيق ولحماية مصالحنا". فما هي هذه الخدمات يا سيادة الوزير؟! فمن أجاز لك الكذب! فمنذ هذه الاتفاقية واضطهاد يهود يزداد لأهل فلسطين، ويقضمون أراضيهم ويصادرونها، كما يصادرون بيوتهم أو يهدموها، وقد تضاعف عدد المستوطنين والمستوطنات أضعافا مضاعفة في الضفة الغربية ووصلت إلى حدود الأردن حيث صادر مؤخرا، يوم ٢٠٢٤/٣/٢١ نحو ٨ آلاف دونم من الأراضي في غور الأردن، فهو يزحف نحو الأردن. وما هي المصالح التي حققها الأردن؟! فهل شراؤه الغاز والماء من كيان يهود هي المصالح التي تقصدها؟ علما أن هذا الغاز وهذه المياه هي ملك للأردن وللفلسطين وللمسلمين وليس لليهود أي حق فيها، فقد سيطروا عليها بالقوة غصبا من أهلها ومن ثم بدأوا يبيعونها لأهلها في فلسطين والأردن! بل إن النظام الأردني يحقق مصالح يهود ويمول كيان يهود باحتياجاته من الخضار والفاكهة أثناء تجويعه لأهل غزة، وهو طريق للإمدادات التي تأتي من الإمارات حيث حكامها قراء لحكام الأردن وهم جميعا أولياء لليهود.

ورابعا: أشار الوزير إلى أنه سمع الكثير من المطالبات بإلغاء اتفاقية السلام فقال متسائلا: "من المستفيد وماذا سيخدم؟" وقال "إن اتفاقية السلام أعادت لنا أرضا محتلة، وعرفت حدودنا وأتاحت دورا خاصا للأردن في إدارة المقدسات الإسلامية والمسيحية، ولولا هذا الدور لتسللت (إسرائيل) عبر هذا الفراغ من أجل فرض سيادتها وإدارتها على المقدسات". فأي أرض أعادت له؟ فكان ملك الأردن الهالك حسين قد منح اليهود استغلال أراض في شرق الأردن حسب اتفاقية وادي عربة "حق (إسرائيل) التصرف في أراضي الباقورة والغمر لمدة ٢٥ عاما. ويتجدد الحق تلقائيا في حال لم تبلغ الأردن (إسرائيل) برغبتها في استعادة هذه الأراضي قبل عام من انتهاء المدة"، ومن ثم تم

انكشاف الأمر فقام الناس واحتجوا على ذلك، فقام الملك الحالي يوم ٢١/١٠/٢٠١٨ وقال: "أبلغنا (إسرائيل) بإنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر في اتفاقية السلام". ألغى العمل بهما حاليا ولكنه لم يقم بإلغاء الملحقين المتعلقين بهذه الأراضي، أي أن الاتفاقية باقية وألغى العمل بها شكليا! فلم تعد الاتفاقية أراضي أردنية، وإنما الملك منحهم هذه الأراضي. وهل اعتراف كيان يهود غير الشرعي بشرق النهر دولة أردنية نصرا وتعريفا لحدود الأردن؟ فأني مغالطة يغالطها هذا الوزير؟! علما أن الملك الهالك حسين ارتكب الخيانة العظمى بتسليمه الضفة الغربية بما فيها القدس لليهود في مسرحية حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧؟ وكل من عاش تلك الفترة في تلك المنطقة شاهد على ذلك، وأنا من الشاهدين. فهل تخلي الملك الهالك حسين لليهود عن الضفة الغربية والاكتفاء بالضفة الشرقية هو تحقيق مصلحة بتعريف حدود الأردن؟!

وما هذه المغالطة بقول الوزير إن هذه الاتفاقية الخيانية "أتاحت دورا خاصا للأردن في إدارة المقدسات الإسلامية والمسيحية"؟ فكانت هذه المقدسات تحت إدارته قبل عام ١٩٦٧ ومن ثم سلمها لليهود ومن ثم يقول إن اليهود أتاحوا له الفرصة أن يكون للأردن دور بموجب تلك الاتفاقية! فما هذه السخافة والانحطاط؟ شخص يسلم أرضه ومقدساته للعدو ومن ثم يتمن عليه العدو لأنه يمنحه حق إدارة شكلية على المقدسات! فيرى الوزير قليل العقل أن العدو منحه فرصة كبيرة في إدارة المقدسات وهي تحت حراجه وتدنيسه ويعتبر ذلك نصرا! علما أن هذه الفرصة لم تفد المقدسات ولا أهلها بشيء. فهؤلاء اليهود الذين منحوا هذه الفرصة للأردن حسب ادعاء الوزير يدنسوا المسجد الأقصى يوميا ويعتدون على المصلين! فماذا يعمل نظامه حامى الحمى وصاحب الفرصة في إدارتها تجاه كل هذه الانتهاكات؟! لا شيء سوى بعض التصريحات المنتقدة والحجولة! ويتمادى الوزير في الكذب قائلا "ولولا هذا الدور لتسللت (إسرائيل) عبر هذا الفراغ من أجل فرض سيادتها وإدارتها على المقدسات". وقد فرض اليهود سيادتهم وإدارتهم على المقدسات، وما إدارة النظام الأردني إلا اسمية، بل تبرر لليهود أن يدنسوا المسجد الأقصى لأنه مشارك في إدارته ولا يتحرك لتحريره وتطهيره من رجس اليهود.

وخامسا: زاد الوزير على كذبه كذبا قائلا "لو اعتقدنا للحظة أن إلغاء اتفاقية السلام سيسهم في خدمة الشعب الفلسطيني أو سيحمي الأردن أو سيساعده على القيام بدوره لما ترددنا". فهذه قمة المغالطات والأكاذيب والادعاءات الباطلة! فهل استمرار الاعتراف بكيان يهود والتطبيع معه يخدم الشعب الفلسطيني؟ وهل قلل ذلك من القتل والتهجير والاضطهاد ومصادرة أراضيه أم ضاعفه؟ وبماذا حمى الأردن؟ فهل عدم مهاجمة كيان يهود حاليا للأردن حماية له؟ والواجب على الأردن هو ما يريده أهله، أن يحرك الجيوش لخدمة الشعب الفلسطيني وحماية الأردن ولتحرير فلسطين والمسجد الأقصى وهو قادر على ذلك. والوزير يعلم أن الأردن قادر على ذلك ولكنه خادم كاذب لملكه خادم الإنجليز واليهود فيقلب الحقائق ويظهر أنه عاجز عن القيام بذلك فيقول يوم ٦/٤/٢٠٢٣ لقناة الجزيرة عن اعتداءات يهود على المسجد الأقصى "الأردن وحده لا يستطيع أن ينهي الاحتلال ولا يستطيع أن يوقف هذه الاعتداءات". وذكر أن كيان يهود "يدفع باتجاه التصعيد وانتهاكا لحرمة الأماكن المقدسة وهو عمل يخرق كل القوانين الدولية ويخرق مسؤولية (إسرائيل) بصفتها القوة القائمة بالاحتلال"! وقوله هذا ينقض كلامه أن اتفاقية وادي

عربة منحت دورا للأردن في إدارة الأماكن المقدسة! فيجعل المسؤولية على المحتل، وهو ليس عليه مسؤولية أن يقوم ويوقف هذا المحتل عند حده! وهذا يؤكد أن الوزير كان يكذب وليس صادقا في كل ادعاءاته التي سردها.

وقد ذكر مثل ذلك يوم ٢٠٢٤/٤/١٥ قائلا: "إن هناك متطرفين (إسرائيليين) بينهم وزراء في الحكومة (الإسرائيلية) يريدون إلغاء اتفاقية السلام وهو ما سيعيدنا للمربع الأول وسيعيدنا إلى مسألة الحدود والصراع ويفقدنا القدرة على القيام بدورنا.. سيصبح التركيز على أن الأردن انسحب من اتفاقية السلام بدلا من التركيز على الانتهاكات (الإسرائيلية)". فكأن اتفاقية السلام حق وعدل فلا يريد أن يكون النظام الأردني هو من ينسحب منها فيصبح مذنبا! ويريد أن يتهم المطالبين بإلغاء اتفاقية الحيانة بأنهم مثل المتطرفين اليهود وتصب في مصلحتهم! ويحاول أن يضلل الناس وما يضل إلا نفسه فيقول "يجب التركيز على الانتهاكات (الإسرائيلية)" ونظامه لا يعمل شيئا تجاهها! وهو لا يريد أن يدخل في الصراع مع اليهود وهو الواجب القيام به ومقارعة العدو وقهره وإخراجه من الأرض المباركة. واليهود قد انتهكوا الاتفاقية فلا يجوز الالتزام بها وقد اعترف بذلك عندما صرح يوم ٢٠٢٣/١١/١٤ للتلفزيون الأردني الرسمي قائلا "إن القادم أسوأ، لأننا نتعامل مع حكومات (إسرائيلية) تجاوزت كل الخطوط الحمراء ولم تترك قانونا دوليا إلا وخرقته". فهل بقي بعد ذلك اتفاقية؟ فقد أسقط اليهود الاتفاقية باعتراف الوزير وتجاوزوا كل الخطوط الحمراء وخرقوا كل القوانين الدولية. فلماذا يدافع الوزير ونظامه عن اتفاقية أسقطها الطرف الآخر وهو لا يجوز له أصلا توقيعه لها ولا الالتزام بها!؟

فليثق الوزير ربه وليقل الحق وليتخلّ عن خدمته للملك الموظف لدى الدوائر البريطانية واليهودية والذي أباح أرض الأردن لهم وجعله قواعد أمريكية وغربية، وقد ظهر ذلك في تصديه للصواريخ والمسيرات الإيرانية وإسقاطها لحماية كيان يهود. وقد ظهر أن الأردن لديه القدرات لحماية نفسه ولديه القدرة على تحرير فلسطين وشعبه أظهر استعدادا للتضحية وللقتال. وليعلم الوزير أن ملكه الذي لا يخاف الله ويتمادى بالخيانة التي ورثها عن أبيه وجده عبد الله الأول وشريف مكة الحسين بن علي، لن يغني عنه شيئا يوم القيامة وسيحاسب حسابا عسيرا إن لم يتب من قريب ويصلح ما أفسد حتى يقبل الله توبته.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أسعد منصور